

تحقيق

لبنانيو بنغازي: أنقذونا!

نحو 1300 لبناني، إضافة إلى أكثر من 50 ألف فلسطيني يحملون وثائق لبنانية، والسفارة اللبنانية مسؤولة عنهم. يؤكد السفير أنّ في السفارة حالياً 6 موظفين من أصل 11 موظفاً (الموظفون الباقون كانوا في إجازات إدارية خارج البلد عندما نشبت الاشتباكات ولم يتمكنوا من العودة إلى ليبيا. هناك وثائق لـ 27 شخصاً في السفارة وليس هناك أي وسيلة لإعطائهم إياها). يعترف السفير بعجز الدولة عن حماية مواطنيها في بنغازي والمنطقة الشرقية «الوضع في بنغازي صعب جداً، ولا يمكننا الوصول إليهم من طرابلس بحكم خطورة الطرقات، إلا أنّ من يستطيع الوصول إلى السفارة ينجز أوراقه على الفور». المدير العام للمغتربين هيثم جمعة يلتفت إلى أنّ «الاتصالات قائمة مع مصر وتونس والمنظمات الدولية لإيجاد حل». يؤكد سكرتري أنّ اتفاقاً حصل مع مصر «يشمل الذين يملكون أوراقاً ثبوتية منتهية الصلاحية، يمكن جميع اللبنانيين والفلسطينيين من العبور عبر معبر مساعد، بشرط أن يملكوا بطاقة سفر القاهرة إلى لبنان، ويبرزوها عند وصولهم إلى المعبر. عندئذ تمنحهم السلطات المصرية تأشيرة عبور كي يتمكنوا من الوصول إلى المطار في مصر». الحل الذي خلصت إليه الدولة لا يعلم به أحد من الموجودين في بنغازي. السفارة لم تتواصل معهم لإخبارهم هذه المعلومة، التي يمكن أنّ تُجنّبهم موتاً محتوماً، إلا أنه يبقى حلاً تشوبه مشكلة كبيرة وفق أيمن «كيف سنتمكن من اجتياز 80 كيلومتراً إلى الحدود المصرية من دون أوراق ثبوتية؟ ومن يضمن لنا حياتنا على الحواجز؟». محمد حرب لا يخفي قلقه من البقاء وعائلته تحت رحمة الصدفة التي عودتنا الدولة اللبنانية إياها، بقول بحسرة «أقسم إن القذائف كانت تسقط قريباً منا. لا نقدر أن نخرج من بنغازي وأوراقنا كلها في السفارة، فجأة وصلتنا أخبار أنّ السفير غادر وبقينا نحن هنا».

الشباب معاناته مع السفارة «منذ فترة طويلة أحاول التواصل مع السفارة ووزارة الخارجية، لكن من دون أي نتيجة. كيف لنا أن نصل إلى الحدود التونسية في ظل هذه الأوضاع، ومن دون أي حماية من الدولة؟». ليس اللبنانيون وحدهم الذين يعانون إهمال دولتهم، يضيف أيمن «يوجد في المنطقة الشرقية نحو 2000 عائلة فلسطينية تحمل وثائق لبنانية، أي إن جميع معاملاتهما تخضع للسفارة اللبنانية، كل ذلك يحتاج إلى متابعة من وزارة الخارجية لإجراء الأعمال والمصالح التجارية التي أخذت هؤلاء إلى ليبيا أقتلت

في ليبيا 1300 لبناني و50 ألف فلسطيني يحملون وثائق لبنانية

ودمّرت بمعظمها نتيجة الأوضاع الخطرة، وبالتالي لم يعد هناك أي مبرر لبقائهم ويريدون العودة إلى لبنان. يقول دريد الساحلي إن أخته وعائلتها في بنغازي «لا يعلمون ما الذي يجب فعله، ولا يستطيعون المخاطرة بحياتهم وحياة أولادهم للوصول إلى طرابلس، كما أنّ السلطات المصرية لا تسمح لهم بالعبور».

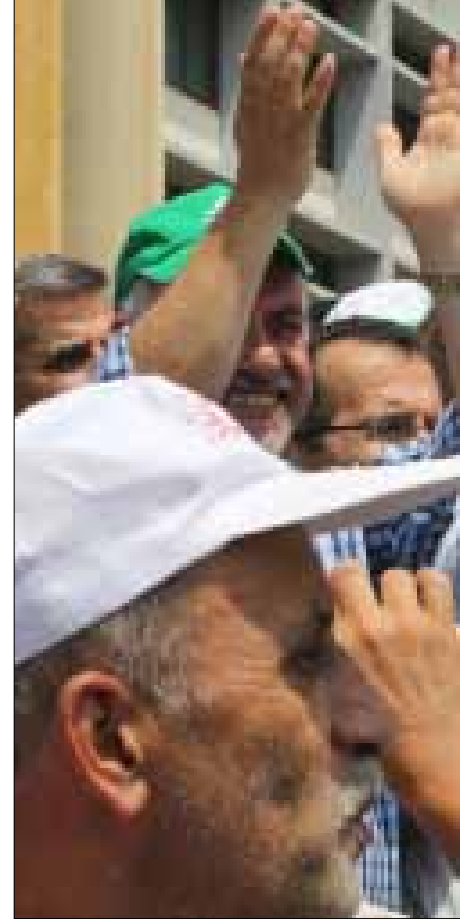
السفير اللبناني في ليبيا محمد سكرتري، الموجود حالياً في لبنان، يشرح أنّ «السفارة اللبنانية تكاد تكون السفارة الوحيدة التي لا تزال تقوم بأعمالها في ليبيا، ووزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل كلف منذ 3 أسابيع أحد الموظفين في ليبيا توقيع جميع المعاملات». تعيش في ليبيا 270 عائلة مسجلة في السفارة، أي

أيضا الشوفي - اسامة القادري

أسامة اللبنانيين مستمرة داخل البلاد وخارجها. الدولة الفاشلة التي يهرب منها المواطن لعدم قدرتها على تأمين حد أدنى من العيش الكريم له، تلاحقه أينما ذهب. لا يمكنه التحرز منها مهما حاول، حتى يصل فشلها إلى ليبيا، حيث يوجد لبنانيون عالقون من دون أن يلتفت إليهم أحد. ينتظرون موت البعض منهم، ربما عندئذ تحاول الدولة إنقاذهم. 500 لبناني وعدد كبير من الفلسطينيين حاملي الوثائق اللبنانية عالقون في المنطقة الشرقية من ليبيا، التي تمتد من الحدود المصرية (معبر مساعد) حتى أجديبا وتضم مدينة بنغازي. يعيش هؤلاء وسط أعمال العنف والقصف الذي يطاول الجميع هناك. إمكانية الخروج من ليبيا شبه مستحيلة ما لم تتدخل الدولة اللبنانية لإنقاذهم، إلا أنّ الدولة «الساهرة» على أمن مواطنيها ارتأت سحب سفيرها «خوفاً عليه من الخطف أو القتل الذي طاول العديد من سفراء الدول الأخرى»، فيما أبقّت المواطنين «العاديين» ليواجهوا ظروفًا صعبة تصل إلى الموت. حالة هلع وارتباك تسيطر على اللبنانيين والفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة الشرقية. ما يزيد الوضع تفاقمًا هو افتقار البعض إلى أوراقهم الثبوتية وجوازات سفرهم التي وضعوها في السفارة في طرابلس الغرب بهدف تجديدها، ولم يتمكنوا من الحصول عليها بسبب الاشتباكات. مشكلة أخرى يواجهها المقيمون في المنطقة الشرقية، إذ تعدد بنغازي عن السفارة اللبنانية 1050 كيلومتراً، ما يصعب عملية استرجاع الأوراق. كذلك فإن المسافة إلى الحدود التونسية تبلغ 1300 كيلومتر، ما يمنعهم من الوصول إلى تونس لتسوية أوضاعهم. أيمن الصوملي عالق في بنغازي مع شقيقه من دون أوراقهما الثبوتية التي وضعوها في السفارة بغية تجديدها. يروي

قاله رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب، مشيراً إلى أنّ هيئة التنسيق أثبتت أنها «حركة ديموقراطية مستقلة يريدون إسقاطها ونفيتها، ولكن نقول لهم خستتم». ورفض غريب الطرح المقدم من اللجنة النيابية الفرعية الثانية التي يرأسها النائب جورج عدوان، والتي تعطي المعلمين 13% مقسطة على ثلاث سنوات، مشيراً إلى أنها «ليست من قيمتنا، بل من قيمة من وضعها». وشدد على تمسك «الهيئة» بالحقوق الكاملة، وهي 75% الباقية من الـ 121%. وأكد غريب أنّ «الهيئة لن تتراجع عن التحرك وعن مقاطعة التصحيح». ولفت إلى ضرورة محاسبة من اعتدى على نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوض وبعض النقابيين. وأشار إلى أنه «لم يعد كافياً القرار النقابي الموحد للهيئة في إنجاح التحرك أمام شدة الهجمة عليها»، مشدداً على «أننا نحتاج إلى قيادة نقابية موحدة»، داعياً إلى «تحويل الروابط إلى نقابات والهيئة إلى اتحاد عام يضم كل النقابات والروابط في القطاع العام».

وقال محفوض في هذا الصدد إن «الممارسات البوليسية التي مورست في حق عشرات المعلمين على الهواتف أثناء الليل، إضافة إلى الممارسات الميليشيوية داخل الوزارة مرفوضة، وهذه ليست وزارة تربية، ولم نر مثل هذه الممارسات خلال 30 سنة، وهذا الموضوع يجب وضع حد له»، مؤكداً أنّنا «مع الدولة، لكنها يجب ألا تقف في وجه مواطنيها الصالحين». وتمنى رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر، على رؤساء الكتل النيابية التداخي إلى الاجتماع والاتفاق على إقرار السلسلة. وطالب الرئيس سعد الحريري «بسحب صاعق هذه القنبلة والعمل مع سائر القوى لإقرار السلسلة، لأن إقرارها سيشكل بوابة للانفراج على كل الصعد». كذلك تمنى على الرئيس بري «الإسراع في تحديد جلسة خلال هذا الأسبوع لإقرار السلسلة، بما يضمن حقوقنا».



لم يضم المعتصمون أعداداً كبيرة من غير المستفيدين من السلسلة، وإن لم تخل الساحة من بعض «المشجعين». اللافت أنّ هناك مجموعة من طلاب الشهادات الرسمية (الثانوي) نزلوا لدعم الهيئة، وبخلاف الكثير من الطلاب والأهالي، أكدوا أحقية المطالب. «هناك الكثير من زملائنا لم يستطيعوا الحضور بسبب رفض أهاليهم»، تقول إحدى الطالبات التي حُرمت منحة في الخارج بسبب تأخير إصدار النتائج، مشيرة إلى «مسؤولية الدولة عن ضياع هذه الفرصة، لا هيئة التنسيق». في هذا الصدد يؤكد المعلمون أنّ معظم أبنائهم هم طلاب شهادات رسمية، وبالتالي يرفضون «المزايدات على مصلحة الطلاب».

«المشكلة ليست في الإفادة أو في الشهادة، بل في حقوقنا في السلسلة التي عمرها 18 عاماً»، هذا ما

3.06

مليار دولار

هي قيمة التسليفات التي منحتها المصارف اللبنانية للقطاع الخاص خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية. وبحسب المعطيات الإحصائية الصادرة عن جمعية مصارف لبنان، فإن القسم الأكبر من هذه التسليفات كان بالدولار، إذ بلغت قيمتها 2,4 مليار دولار، وهذا ما يعني أنّ ما يعادل 667 مليون دولار جرى تسليفها بالليرة اللبنانية (1000 مليار ليرة). وفيما كان الطلب في السنوات الماضية على الليرة أكبر، فإن هذه النتيجة هي مؤشر على سخونة الأوضاع السياسية والتطورات الأمنية التي شهدتها السوق المحلية في هذه السنة. ففي مثل هذه التطورات، تلجأ المصارف وشركات التجزئة وتجار العقارات إلى تحفيز التسليفات بالدولار وخفض التداول بالليرة خوفاً مما تحمله الظروف من تطورات.

ولكنها أيضاً قضية عامة تتصل بالعدالة والعنف الأسري وإجراءات التحقيق والمحاكمة والتدخلات في عمل القضاء، فهل يمنع المحامي من التطرق إليها؟ يسأل أحد المحامين، لافتاً إلى استحالة تحديد معيار مجرد لمفهوم «القضية العامة». وترى الباحثة في «المفكرة القانونية» سارة ونسا أنّ اللجوء إلى الإعلام يغدو أحياناً جزءاً من حق دفاع المحامي عن القضايا التي يناصرها، وخصوصاً إذا كانت القضايا صعبة والخصم فيها أطراف نافذة (الدولة أو شركات أو رجال أعمال ومستثمرين)، وبالتالي يكون الاحتكام إلى الرأي العام عبر الإعلام ضرورة كي تُحاط القضية بدعم شعبي.

لعلّ الإشكالية الكبرى المطروحة هي أنّ هذه التعديلات قد تعرقل مسار العديد من القضايا التي يسعى الإعلام إلى إثارتها أمام الرأي العام. هذه القضايا تحتاج إلى آراء واستشارات المحامين (الخبراء) حيث تشكل هذه الآراء العنصر الأبرز في تفعيل القضايا الحقوقية والعدلية. فكيف لقضايا رأي عام أن تُثار من دون خبراء؟ وكيف للمحامي أن يواجه قضايا رأي عام بعيداً منه؟



اللجوء إلى الإعلام يغدو أحياناً جزءاً من حق دفاع المحامي (مروان بو حيدر)

استمالة الرأي العام لصالح القضايا الموكلة إليه أو التأثير على القضايا الموكلة لغيره، استغرب البعض الآخر منع التطرق إلى القضايا العالقة في القضاء، مشيرين إلى أنّ «ثمة قضايا تستغرق عشرات السنين كي تبت، ولن يكون منطقياً منع المحامي من إعطاء رأيه فيها، وخصوصاً إذا كانت قضايا عامة أو تحمل طابعاً عاماً أو تتصل بإبعاد اجتماعية».

قضية مقتل رولا يعقوب مثلاً هي قضية شخصية لأحد المحامين،

يؤكدون أنهم لم يتبلغوها بأي وسيلة من وسائل التبليغ المعتمدة. بعض المحامين الذين تحدّثوا إلى «الأخبار» وجدوا في هذه القرارات قيوداً على حرية تعبير المحامي، الذي هو مواطن في المقام الأول يحق له إبداء رأيه حول القضايا المطروحة في الشأن العام. وإن أبدى البعض تفهماً لضرورة عدم تطرق المحامي إلى بعض القضايا الشخصية الموكلة إليه، وذلك للحؤول دون «المزايدات الإعلامية» أو لتفادي محاولات

إلى أنه تم التوصل إلى «اعتماد صيغة تسمح للمحامي بإعطاء رأيه بشكل عام ومجرّد في القضايا، من دون التطرق إلى أساس القضية والذهاب إلى تحليلها، وذلك كي لا يؤثر عليها بشكل سلبي». ولفت أيضاً إلى أنّ اعتماد صيغة «تستحسن» إعلام النقيب بشأن المشاركة في ندوات تجعل من قرار إخبار النقيب أمراً غير ملزم للمحامي اعتماده.

نقيب المحامين جورج جريج اعتبر أنّ الهدف من هذه التعديلات هو «الحرص على مستوى إعلامي معين»، ورأى أنها لا تخرج عن سياق الحريات العامة وحقوق الإنسان». ولفت جريج إلى أنّ منع المحامي من التكلم عن القضية الموكلة إليه ينطلق من حرص على «عدم التأثير السلبي على الطرف الخصم في القضية»، معتبراً أنّ التكتّم على مجريات القضايا الشخصية هو من «المسلّمات»، لكنه لم يحدد مفهوماً واضحاً لـ «القضايا الكبرى» التي يحق للمحامي الإدلاء برأيه فيها، مكتفياً بالإشارة إلى «وجود بعض القضايا المعينة التي يجب العودة فيها إلى النقيب».

اللافت أنّ جريج أكد أنّ هذه القرارات تم نشرها، ولكن العديد من المحامين